مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠

19 October 2000
Arabic
Original: English

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في مقر الأمم المتحدة، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢ أيار/مايو ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أبيليان (نائب الرئيس) .... (أرمينيا)

ثم: السيد بعلي (الرئيس) .... (الجزائر)

المحتويات

مناقشة عامة

انتخاب نائب الرئيس (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وغيرها من والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

191000 181000 00-41270 (A)
0041270

في غياب السيد بعلي (الجزائر)، تولى السيد أبيليان (أرمينيا) رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

١ - **السيد أليمان** (إكوادور): قال إنه رغم أوجه التقدم الهامة المحرزة في السنوات الـ ٥٥ الماضية، فإن عملية نزع السلاح ما زالت تراوح مكانها. ويساور الدول التي قررت ألا تستحدث أسلحة نووية، والتي صدقت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قلق له ما يبرره من جراء انتشار الأسلحة النووية أفقيا ورأسيا، واستحداث أسلحة أكثر تعقيدا لأسباب تتعلق بالأمن القومي، والمبادئ العسكرية التي لا تستبعد المبادأة باستعمال القوة النووية، وبطء وتيرة التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والعقبات أمام التعاون الدولي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٢ - ومضى فقال إن إكوادور طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو)، وأنها دأبت على العمل بنشاط في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية وأن بلدان أمريكا اللاتينية كانت هي أول البلدان، في (معاهدة تلاتيلولكو)، التي تُعلن منطقة خالية من الأسلحة النووية، والتي تنادي بتوسيع نطاق المنطقة كي تشمل كامل نصف الكرة الجنوبي بربطها بمناطق مماثلة في الأقاليم الأخرى.

٣ - وأضاف أنه يجب أن تصبح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معاهدة عالمية الشمول. إذ لا يمكن تصور ألا تكون البلدان التي ثبت أن لديها قدرات نووية مشمولة بنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن عدم تصديق أربع دول على المعاهدة أمر يقوض السلم والاستقرار في مناطقها. كما أن تصديق الاتحاد الروسي مؤخرا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعلى ثاني معاهدات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، ألا وهي معاهدة "ستارت الثانية" يشكل تطورا مشجعا. وقال إن خطر نشوب حرب عن غير قصد لم يتناقص نظرا إلى أن ترسانة ضخمة ما زالت في حوزة الدول النووية، حتى على الرغم من وضع قيود أخلاقية وقانونية على الاستخدام الفعلي لهذه الأسلحة. وأنه لا ينبغي للاستعراضات الدورية أن تكتفي بإجراء استعراضاتها على نفس الأساس ولكن ينبغي لها أن تحرز تقدما في توسيع نطاق تنفيذ المعاهدة وفي امتثال مبادئها ومقاصدها. ويتعين على جميع الدول النووية، التي ما زال عدد منها ينشر أسلحة نووية موضوعة في حالة استعداد لأغراض أمنية مفترضة، أن تتفاوض بحسن نية كيما تحقق في نهاية المطاف نزع السلاح في ظل مراقبة دولية فعالة. واختتم كلامه بقوله إن وفده، لذلك، يؤيد ورقة العمل المقدمة في الوثيقة NPT/CONF.2000/WP.3 بوصفها إسهاما هاما في إحراز مزيد من التقدم.

٤ - **السيد بيريز أوتيرمن** (أوروغواي): لاحظ أنه يتعين أن تحل محل أدوات الحرب والدمار المشاريع الإنمائية التي من شأنها أن تدفع برفاه الإنسان إلى الأمام، وأنه يتعين العثور على طريقة سليمة للتخلص من النفايات النووية الناجمة عن محطات توليد الطاقة. وقال إن منطقة أمريكا اللاتينية كانت السباقة في نبذ حيازة الأسلحة النووية وفي إعلان منطقة سلام، وأنه يتعين على جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تعمل جاهدة لبلوغ الهدف الأسمى نفسه. وأضاف أن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ أخذ يصبح أكثر إلحاحا باعتبار ذلك تعبيرا جليا عن دعم أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد بينت الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية السبيل إلى ذلك بإطلاقها نداء ليما.

٥ - وقال إن على المؤتمر، في تطلعه إلى المستقبل، أن يقترح السبل الكفيلة بالتحقق وبالاستخدامات السلمية للطاقة النووية؛ وإن على الدول النووية أن تفكر في البشرية جمعاء، بالتعاون في نقل الطاقة النووية للأغراض السلمية إلى الدول غير النووية. وأن على المؤتمر أيضا أن يبعث برسالة واضحة تبدد قلق الدول الساحلية فيما يتعلق بتنظيم النقل العابر لشحنات البلوتونيوم والنفايات المشعة في أعالي البحار، الذي تشكل نشاطا خطرا يتنافى كليا مع المادة الرابعة. من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ذلك أن احتمال وقوع حادث هو احتمال كبير، وأن من شأن كارثة كهذه أن يكون لها أثر لا يمكن التكهن به على البلدان الساحلية. وأضاف أن في الإمكان أن يتم كليا تجنب وقوع كوارث كهذه إذا ما اتخذت الإجراءات المناسبة الآن لوقف كل عمليات النقل هذه. وأن هناك تحديات كثيرة، من مثل انتشار القذائف المضادة للقذائف التسيارية والانتشار النووي، والاتجار غير المشروع بالمواد النووية، وأخطار سباق التسلح في الفضاء، يتعين مواجهتها باستلهام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٦ - **السيدة دورانت** (جامايكا): تكلمت باسم الدول الأطراف الـ ١٤، الأعضاء في الجماعة الكاريبية، فلاحظت أن الكثير من الدول تخاطب المؤتمر ولديها إحساس مرير بالقلق وبالإحباط من جراء الفشل على نحو مخيب للآمال، في إحراز تقدم بشأن جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الجوانب. وأضافت أن الاجتماع، مع ذلك، يتيح فرصة هامة لإعادة توجيه الإجراءات واعتماد استراتيجية فعالة ترمي إلى تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٧ - ومضت فقالت إن عدد التصديقات في الأعوام الخمسة التي انقضت على تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، قد ارتفع إلى ١٨٧. ذلك أنه بانضمام البرازيل وشيلي تكون المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد اتسع نطاقها، وتكون منطقتان خاليتان من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب شرق آسيا قد أنشئتا مع إبرام معاهدتي بليندابا وبانكوك. وأضافت أن بلدان الجماعة الكاريبية ترحب باعتماد البروتوكول الإضافي النموذجي في عام ١٩٩٧، الذي أتاح للوكالة الدولية للطاقة الذرية آلية تحقق أكثر فعالية. ومنذ اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، صدقت ٥٤ دولة على المعاهدة، منها ٢٨ دولة من الدول الـ ٤٤ التي يعتبر تصديقها على المعاهدة أساسيا لدخول المعاهدة حيز التنفيذ. وقالت إن اتخاذ الاتحاد الروسي لقراره مؤخرا بالتصديق على معاهدة ''ستارت'' الثانية وشروعه في المناقشات مع الولايات المتحدة بشأن معاهدة ''ستارت'' الثالثة هو تطور آخر إيجابي. ومع ذلك فإن التقدم المنتظر لم يتحقق. فمواصلة بضع دول ادعاءها امتلاك قوة نووية فائقة لم يعمل إلا على تحريض دول أخرى على تحدي ذلك التفوق، بما يقوض أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح. ومضت فقالت إنه يجب على الدول النووية، في هذا الشأن أن تتحمل ثقل المسؤولية، لأنها أخفقت في مواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير المختلفة الكفيلة ببلوغ أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولأنها أظهرت افتقارا صارخا إلى الإلزام بديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأحكامها. وأن هذا الجمود كان بمثابة الخلفية الكئيبة للتجارب النووية التي أجريت في الهند وباكستان في عام ١٩٩٨. وبذا لم تتحقق بعد عالمية شمول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وما زال إنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في جنوب آسيا والشرق الأوسط هدفا بعيد المنال. إن هذه هي مسائل تدعو كلها إلى إيلائها اهتماما عاجلا في المؤتمر الاستعراضي.

٨ - وأعربت عن دعمها لورقة العمل المقدمة من أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز (NPT/CONF.2000/18، المرفق) فقالت إن دول الجماعة الكاريبية تؤكد من جديد أيضا حق كل الدول الأطراف في تطوير وإنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية وتحث على تذليل كل العقبات أمام نقل التكنولوجيا ذات الصلة. وواصلت كلامها فقالت إن دول الجماعة الكاريبية ما زالت قلقة من الأخطار التي تتعرض لها الدول الساحلية بممارسة النقل البحري للنفايات النووية عبر البحر الكاريبي. وأضافت أن المؤتمر الاستعراضي هو المنتدى المناسب لتناول هذه المسألة بحزم. وإن مدونة المنظمة الدولية للنقل البحري لقواعد السلوك، وإن تكن ملزمة، لا توفر الحماية للدول الساحلية الواقعة على طرق النقل البحري، وليس لهذه الدول من ثم حق الرجوع قانونا طلبا للتعويض عن الحوادث التي يصبح وقوعها أكثر احتمالا مع حصول زيادة هائلة في شحنات النفايات النووية المشعة. وأضافت أن بلدان الجماعة الكاريبية تعتزم من ثم أن تقدم إلى اللجنة الرئيسية الثالثة ورقة عمل للنظر فيها بموجب المادة الرابعة التي تدعو إلى إجراء مشاورات تفضي إلى وضع نظام عالمي شامل يحمي سكان وبيئة الدول الساحلية الواقعة على طرق النقل البحري من شحنات المواد النووية.

٩ - **السيد كتيخون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن الترسانات النووية الحالية، رغم تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، ما زالت تشكل أعظم خطر لبقاء المدينة. فلقد تم تحديث الأسلحة النووية، ووجدت الدول أسبابا جوهرية جديدة لاستخدامها كما أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ. وأنه يجب على جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تتحمل المسؤولية القانونية الكبرى، أن تواصل بحسن نية المفاوضات التي تفضي إلى نزع كلي للأسلحة النووية.

١٠ - وقال إن أداء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خلال الأعوام الماضية لم يحقق النتائج المتوقعة. ذلك أنه لم تبدأ بعد مفاوضات حظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة. وأضاف أن وفده يأسف لعدم إحراز تقدم بشأن هذه المسألة، ويأمل في أن يختتم مؤتمر نزع السلاح عما قريب المفاوضات بشأن معاهدة غير تمييزية يجري تطبيقها على الصعيد العالمي من أجل حظر إنتاج المواد الانشطارية. وقال إن من الأهمية تناول تدابير عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي في ذات الوقت.

١١ - وأضاف أنه ينبغي للمجتمع الدولي، وهو يفيد من تجاربه الماضية بشأن الأسلحة النووية، أن يبذل كل جهد، وهو على عتبة دخول القرن الحادي والعشرين الجديد، لكفالة أن يكون في وسع البشرية العيش من دون تعرضها لخطر الأسلحة النووية. وأنه ينبغي للمؤتمر، في دورته الحالية، أن يمهد السبيل للدول الأطراف في المعاهدة للاتفاق على التفاوض وإبرام صك قانوني يوفر ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية تتعلق باستخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها. وقال إن مسألة إبرام صك ملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية تستحق في هذا الصدد أن تنال من المجتمع الدولي أعظم الاهتمام، كما تستحق مواصلتها.

١٢ - ومضى فقال إن حكومته ترحب بازدياد عدد الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ دخولها حيز التنفيذ في عام ١٩٧٠. ذلك أن وصول عدد الدول الأطراف حاليا في المعاهدة إلى ١٨٧ دولة يشهد على الاستحسان العالمي لهذه المعاهدة، سواء من حيث عدم الانتشار النووي أو نزع السلاح النووي. وقال إن حكومته تؤيد الأماني العظيمة التي تصبو الشعوب إلى تحقيقها في أجزاء كثيرة من العالم في جهودها التي تبذلها لإنشاء مناطق

خالية من الأسلحة النووية في أقاليمها، بما في ذلك جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ. ذلك أن إنشاء هذه المناطق سيساعد في أن يزيل عن الشعوب المعينة خطر التهديد. وقال إنه، في هذا الصدد، يرحب باعتماد هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في العام الماضي المبادئ والتوجيهات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة المعنية، ويرحب كذلك باعتماد البرلمان المنغولي للتشريع المتعلق بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية.

١٣ - وقال إنه نظرا للإسهام الكبير الذي قدمته المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية في الأبحاث العلمية ومن ثم في النمو الاقتصادي فإن إتاحة إمكانية محدودة فقط لإفادة البلدان النامية من هذه الأبحاث ليشكل سببا يدعوها إلى القلق. ذلك أن هذه الممارسة لا تتفق ومنهاج التعاون الدولي في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

١٤ - وأضاف أن هذا المؤتمر يوفر فرصة ممتازة لجميع الدول الأطراف كيما تقيم تدابير جديدة وتنظر في اتخاذها لكفالة التنفيذ الكامل لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقرارات المتخذة في عام ١٩٩٥. وأن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ستواصل، من جانبها، التعاون الكامل مع الدول الأطراف الأخرى، بهدف تحقيق الهدف النهائي للمعاهدة ألا وهو بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

١٥ - **السيد ليلونج** (هايتي): أثنى على الالتزام الذي أبدته اليابان حيال قضية نزع السلاح النووي والتي ما زالت، نظرا لتجربتها المريرة، تدرك تماما النتائج الخطيرة التي تترتب على الانتشار النووي. واستذكر التطورات الإيجابية التي شهدتها عملية نزع السلاح، وقال إن فرنسا، والمملكة المتحدة، كبادرة على حسن النية، قد قامتا باتخاذ تدابير لتحقيق الشفافية؛ فلقد اتخذتا مبادرات شجاعة تتعلق بتخفيضات الأسلحة، وصدقتا فورا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتتقيدان بوقف طوعي من جانب واحد لإنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية. وقال إن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة قد اتخذتا، من جانبيهما، إجراء ثنائيا لدفع عجلة عملية نزع السلاح في إطار معاهدتي ''ستارت''. وأضاف أن وفده يرحب بقيام الاتحاد الروسي مؤخرا بالتصديق على معاهدة ''ستارت الثانية''، وأعرب عن ثقة وفده بأن تبدأ مفاوضات معاهدة ''ستارت الثالثة'' في المستقبل القريب. وأن القرار الذي اتخذه الاتحاد الروسي بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عقب الانتخابات الرئاسية حدث مشجع.

١٦ - وقال إنه حدث تقدم إيجابي في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وأن وفده يرحب بدخول معاهدة بانكوك المتعلقة بمنطقة جنوب شرق آسيا حيز النفاذ في آذار/مارس ١٩٩٧ ويعرب عن الأمل في ألا تتأخر البلدان الأفريقية في اتخاذ إجراء التصديق على معاهدة بيليندابا، الموقعة في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وأضاف أنه لما كانت الحال في اعتماد معاهدة تلاتيلولكو في عام ١٩٦٧ ومعاهدة راروتونغا في عام ١٩٨٥، فإن إنشاء المنطقتين الجديدتين إنما يعمل على تعزيز السلم والأمن الدوليين. وقال إنه يتطلع إلى النتيجة التي ستسفر عنها المفاوضات لإنشاء منطقة خامسة في آسيا الوسطى.

١٧ - وقال إنه يرحب بالقرار الذي اتخذته البلدان التسعة التي انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والذي ساعد بذلك في جعل المعاهدة الصك الأكثر عالمية من بين الصكوك القائمة حاليا لنزع السلاح، ويرحب كذلك بتعزيز الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية كهيئة مختصة ومسؤولة عن التحقق وعن كفالة احترام الالتزامات التي قطعتها الدول الأطراف على نفسها، وذلك

باعتماد البروتوكول الإضافي النموذجي في أيار/مايو ١٩٩٧.

١٨ - ومضى فقال إن الاتفاقات ما بين الدول الأطراف على مسألة نزع السلاح النووي تبدو، في نفس الوقت، مجرد اتفاقات مبدئية نظرا إلى أن الإجراءات التي تتخذها بعض الدول لا تمثل دائما الالتزامات التي قطعتها هذه الدول على نفسها وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أن عدم الثقة وحالة الحرب اللتين استمرتا طوال عقود لا يبدو أنهما آخذتان في التلاشي. فباتخاذ مواقف تتناسب والحقبة الجديدة وبإنشاء ثقافة من التعاون والمساعدة المتبادلة فحسب يمكن أن يتخلص العالم من مخلفات الحرب الباردة.

١٩ - وأضاف أن حكومته دأبت على أن تعنى بالتشديد على عدم المساواة الماثل في النظام الدولي. ذلك أن الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو خطوة نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في مجالي الانتشار الأفقي والرأسي لهذه الأسلحة. ومبادئ ''الكفاية'' و ''الردع النووي'' و ''الدفاع عن النفس'' التي تنادي بها أو تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تزد الثقة لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وإذا كانت المسألة مسألة دفاع عن النفس، فلماذا تحرم الدول الأخرى من أن يكون لها هدف مماثل؟ فالسلطة الأدبية تعلو غيرها: فالإرشاد يكون بالمثل الصالح، وينبغي تحاشي المعاملة التفضيلية. وإلا فإنه يبدو أن الدول النووية أكثر تكريسا لقضية الهيمنة منها لإمكانية نزع السلاح الكامل بما يعود بالنفع على الكوكب بأسره. وقد وصفت لجنة كانبيرا هذه الحال بأنها تمييزية إلى حد بعيد وأنها بذلك غير مستقرة، وهي حال لا يمكن تحملها لأن حيازة أي دولة للأسلحة النووية حافز ثابت للدول الأخرى لحيازة هذه الأسلحة.

٢٠ - ومضى فقال إنه ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى كفالة عالمية شمول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ذلك أن التجارب النووية التي أجرتها في أيار/مايو ١٩٩٨ الهند وباكستان كافية لإبداء إعلان حالة طوارئ. فبعد انقضاء ثلاثين عاما على دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز التنفيذ ورغم الأثر الإيجابي الملاحظ، لا يعتبر الوضع العالمي، وإن كان أحادي القطب؛ أقل تهديدا. فقد اكتشفت برامج نووية سرية دعمت شفافية وعدم احترام اتفاقات الضمانات فضلا عن التصلب الذي تبديه الدول النووية. كما أنه لم تنشأ بعد آلية تفاوض بشأن معاهدة لحظر المواد الانشطارية. وما زال العراق وجمهورية كوريا الديمقراطية في خلاف مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن مسائل التفتيش. ولم تصدق الصين بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية رغم فتح باب التوقيع عليها منذ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، كما أن الولايات المتحدة، باقتراحها إدخال تعديل على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، تعتزم استحداث منظومة قذائف دفاعية وطنية، مجددة بذلك قلق المجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الروسي. وفيما يتعلق بمنظمة حلف شمال الأطلسي، فإن حجتها المتعلقة بالأمن ليست مقنعة ذلك أنه يصعب، في الواقع، تصور أن التحالف، الذي يملك حتى الآن أكثر الأسلحة التقليدية تعقيدا، راغب في التمسك بأسلحته النووية وبسياسته المسببة للانشقاق، بذريعة ردع المعتدين المحتملين.

٢١ - وقال إن هايتي، شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى في منطقة البحر الكاريبي، قلقة للغاية حيال أخطار الحوادث التي يمكن أن تقع أثناء النقل البحري للمواد المشعة. وأن حكومته، نظرا لما مرت به من تجربة ذات صلة بالإغراق غير القانوني للنفايات السامة في ساحل هايتي، وهي النفايات التي ظلت هناك لأكثر من عشرة أعوام، شديدة الحساسية إزاء

إمكانية حدوث كارثة إيكولوجية، وهي تكرر تأييدها لقرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٤. فالفقرة ٥ من هذا القرار تدعو إلى تحسين القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ بغية تحقيق رد فعال ومنسق وفي حينه لاحتواء الضرر البيئي في منطقة البحر الكاريبي في حالة وقوع الحوادث بكافة أشكالها فيما يتصل بالنقل البحري.

٢٢ - ومضى إلى القول إن وفده يرفض الحجة بأن أمن الدول متوقف على أي شكل من أشكال السلاح النووي. وأنه يأسف لنمو الإنفاق العسكري والمخصصات المفرطة لميزانيات الدفاع. ذلك أن من شأن هذه الأموال، إذا ما استخدمت لأغراض أخرى، أن تحد من الهوة الآخذة بالاتساع بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. وأن من المؤكد أنه قد آن الأوان للسياسيين أن يفهموا أن الأمن الحقيقي إنما يقوم على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمم وعلى إقامة ثقافة سلام بين الشعوب للعمل بموجبها.

٢٣ - **السيد ثابا** (نيبال): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقف على مفترق الطرق. فما يمكن الفخر بتحقيقه، بعد مرور ثلاثين عاما على دخول المعاهدة حيز التنفيذ، قليل لا يذكر سواء من حيث تحقيق مقاصد الديباجة ومن حيث تحقيق أحكام المعاهدة. وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي انبثقت عن تطبيق المعاهدة فإنه مازال يتعين مواجهة تحديات خطيرة لإسكات منتقديها، مع أنه لا ينبغي اعتبار الاستخفاف بأحكامها من جانب بعض الدول، الأطراف وغير الأطراف منها على حد سواء، فشلا للمعاهدة.

٢٤ - وأضاف أن مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها المعقود عام ١٩٩٥ حدث تاريخي نظرا لنجاحه في الوصول إلى ثلاثة قرارات هامة واتخاذه قرارا بشأن الشرق الأوسط. ويذكر أن هذه القرارات التاريخية تشكل صفقة متكاملة وأن اتفاقا قد تم التوصل إليه بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أجل إعطاء المعاهدة عنصر الديمومة. وقال إنه فيما أوفت الدول غير النووية بوعدها بالتخلي عن الخيار النووي، فإنه لا يكاد يوجد دليل يشير إلى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية قد أوفت بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة والتي تقتضي من هذه الدول مواصلة إجراء المفاوضات اللازمة بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح في موعد قريب وبترع السلاح النووي، وبشأن معاهدة لترع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية شديدة فعّالة.

٢٥ - وقال إن الوضع الحالي يبدو مظلما بسبب العوامل التالية: مازالت المعاهدة تفتقر إلى عالمية شمول موثوقة لأن ثلاثا من الدول التي مازالت خارج نطاق نظام عدم الانتشار تحوز قدرات نووية؛ وإن إجراء التجارب النووية في جنوب آسيا في أيار/مايو ١٩٩٨ قد فرض تهديدا خطيرا لنظام عدم الانتشار بكامله؛ وأن معاهدة ''ستارت الثانية'' مازالت غير مطبقة بانتظار إتمام إجراء التصديق عليها؛ وأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لا يمكن أن تدخل حيز التنفيذ ما لم يتم الوصول إلى العدد اللازم من صكوك التصديق؛ وإن بعض الدول تعيد تأكيد المبادئ النووية لتسويغ استبقائها الأسلحة النووية والاعتماد عليها لأغراض أمنية؛ وإن الدولة الأولى الحائزة للأسلحة النووية ما زالت مصممة على مواصلة الأخذ ببرنامج منظومة قذائف دفاعية وطنية، بما من شأنه التأثير سلبا على سلامة معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية.

٢٦ - ومضى إلى القول إنه ينبغي الإقرار بالتقدم المشجع المحرز في ميدان نزع السلاح النووي مهما يكن محدودا؛ فالقرار الأخير الذي اتخذه الاتحاد الروسي بالتصديق على معاهدة ''ستارت الثانية'' وعلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والقرار الذي اتخذته من جانب واحد

بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بالحد من المخزونات النووية، وامتثال عمليات الوقف الاختياري للتجارب النووية عقب التوقيع في عام ١٩٩٦ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتزايد عدد المناطق الخالية من الأسلحة النووية في شتى أرجاء العالم، والبروتوكول الإضافي النموذجي لاتفاقات الضمانات المبرم في عام ١٩٩٧ كل ذلك خطوات إيجابية نحو تحقيق أهداف نزع السلاح النووي المنشودة منذ أمد طويل.

٢٧ - وأضاف أن هذا المؤتمر ينعقد في مرحلة حاسمة. ذلك أن هناك الكثير مما يلقى الاهتمام لا لدى الدول والحكومات فحسب ولكن أيضا لدى المجتمع المدني والمسؤولين. فالمجتمع الدولي أجمع يرقب عن كثب نتائج المؤتمر. وعليه فإن من الأهمية البالغة أن يبدي الجميع ما يمكن عمله لجعل العالم مكانا أكثر سلامة وأفضل نوعية للعيش فيه.

٢٨ - **السيد ماكويرا** (شيلي): قال إن بلده انضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٠، بُعيد مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها وقبل صدور الفتوى القانونية عن محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦، التي تحدد بوضوح الالتزام بإجراء مفاوضات بحسن نية لنزع السلاح النووي، وهو الهدف النهائي والأساسي للنظام الذي أنشأته المعاهدة. وأضاف أن تمديد المعاهدة شرعي بقدر ما يرافقه التزام جاد بإزالة الأسلحة النووية.

٢٩ - ومضى فقال إنه تم تحقيق بعض التقدم منذ عام ١٩٩٥، بما في ذلك إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، والوصول إلى اتفاق بشأن نظم الضمانات المعززة، والتخفيضات الفعلية في المخزونات النووية لدى بعض الدول النووية الخمس المعروفة، وقرار الاتحاد الروسي منذ عهد قريب جدا بالتصديق على معاهدة ”ستارت الثانية“ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٣٠ - وأضاف أن التقرير المحرز كان، مع ذلك، أقل من المتوقع وأنه يتعين القيام، على وجه السرعة، وبروح من التراضي، بتناول المهام الكثيرة غير المنجزة نظرا للاتجاه الذي أخذ يبرز بين بعض الجهات الفاعلة الدولية. وقال إن أمن البعض يزداد على ما يبدو على حساب أمن البعض الآخر. فقد قال هنري كيسنجر مرة إن الأمن المطلق لدولة ما من شأنه أن يعني ضمنا انعدام الأمن مطلقا للدول الأخرى جمعاء. ومضى فقال إنه يتعين عكس مسار هذا الاتجاه الخطير، وإن بلده يؤيد، في هذا السياق، كل التأييد ائتلاف البرنامج الجديد، الذي يمثل نهجا معتدلا وبنّاء لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

٣١ - واستطرد فقال إن شيلي طرف في كل المعاهدات الإقليمية التي تسهم في نزع السلاح وفي الأمن الدولي بما في ذلك معاهدة تلاتيلولكو. كما أن حكومته قد أتمت مؤخرا الإجراءات الداخلية للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهذا نتيجة أخرى من النتائج المأمولة للنظام المنشأ في عام ١٩٦٨. وإن شيلي تعتبر إجراء مفاوضات بشأن اتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية مهمة عاجلة تنتظر المجتمع السياسي الدولي كوسيلة لتعزيز السلم والأمن الدوليين، وإن شيلي تقوم بدور نشط في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وهي كيان اقتصادي وسياسي في المخروط الجنوبي للقارة، أعلن منطقة سلام، ويشجع على اتخاذ تدابير لبناء الثقة. وقال أخيرا إنه يؤيد البيان الذي أدلي به باسم حركة عدم الانحياز وورقة العمل التي قدمت في الوثيقة NPT/CONF.2000/18.

٣٢ - وقال إن مجموعة المبادئ والأهداف، التي اتخذ قرار بشأنها في عام ١٩٩٥، هي دعامة أساسية أخرى للجهود المبذولة لتعزيز عملية استعراض المعاهدة. وإنه ينبغي للدول الأطراف أن تستكمل هذه المبادئ والأهداف، وأن تتبين المبادئ والأهداف التي تم تحقيقها حتى الآن، وأن تحدد تلك

التي ينبغي تحقيقها في السنوات الخمس التالية. وجنبا إلى جنب مع بدء المفاوضات بشأن المواد الانشطارية، ينبغي تحقيق الضمانات الشاملة والملزمة بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية. ولبلوغ هدف المعاهدة الهام المتمثل في كفالة المساواة في الحصول على التكنولوجيات والمواد اللازمة لتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ينبغي للدول الأطراف أن تكفل أن تكون مراقبة الصادرات شفافة وأن تجعل متعددة الأطراف تدريجيا في هيكلها وفي نطاقها. وينبغي حماية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية حماية حقه من خلال نظام ضمانات معزز؛ مثل ذلك الذي وصفته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي تؤيده شيلي بقوة.

٣٣ - واستطرد فقال إن من الأهمية البالغة في ضوء القرار المتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها المعقود عام ١٩٩٥ إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، في وقت انضمت فيه إلى المعاهدة كل دول المنطقة ما خلا دولة واحدة، وفي السياق الأوسع للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. تعير شيلي أهمية خاصة لتنظيم النقل البحري الدولي للنفايات المشعة والوقود النووي المستهلك وفقا لأعلى المعايير الدولية للسلامة. فهذا النقل ينبغي تنظيمه بمفاوضات ودية تؤخذ فيها آراء الدول المشاطئة ودول العبور بعين الاعتبار.

٣٤ - وأضاف أن في وسع المعاهدة، وقد بلغ عدد الدول الأطراف فيها ١٨٧، أن تتيح للمجتمع الدولي الفرصة لتهيئة ظروف عالمية بحق لوجود خال من التهديد النووي، وأن شيلي قد شجبت إجراء باكستان والصين والهند تجارب نووية، وترحب بانضمام البرازيل مؤخرا إلى المعاهدة، وتحث البلدان التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على أن تحذو حذو البرازيل. وقال إن النظام الذي أنشأته المعاهدة يتصف بتوازن بين مسؤوليات والتزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وإن هذه المسألة ينبغي ألا تغيب عن البال في الجهود الرامية إلى تعزيز عملية استعراض المعاهدة بغية تحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح النووي على حد سواء. ذلك أن مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح والتدابير المتفق عليها لتعزيز عملية استعراض المعاهدة، تشكل جميعها إلى جانب القرار المتخذ بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، كُلا متكاملا بما لا يمكن الفصل بين أجزائه. وقال إن القرار المتعلق بتمديد المعاهدة قد أعلن رسميا الإرادة السياسية بإنهاء الانتشار النووي؛ وإن القرار بتعزيز عملية الاستعراض قد قوّى التزام جميع الدول الأطراف بامتثال المعاهدة؛ وإن القرار المتعلق بالمبادئ والأهداف هو المنطلق لإزالة الأسلحة النووية إزالة تدريجية ولكن كاملة.

٣٥ - **السيد مابيلانغان** (الفلبين): قال إن عدم إحراز تقدم في العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي، إلى جانب المستجدات في مجالي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، يرسمان صورة قاتمة أمام الذين يتوقون إلى عالم خال من الأسلحة النووية. والمعاهدة حصيلة حلول وسط تقوم هي الأخرى على حلول وسط وعلى الجمع في غير يسر بين رغبة الدول الحائزة للأسلحة النووية في الحفاظ على فريقها النووي ورغبة سائر بلدان العالم في الإيفاء بالالتزامات القانونية الواردة في المادة السادسة من المعاهدة. وقال إن أفضل حل لعدم الانتشار النووي هو نزع السلاح النووي.

٣٦ - وأضاف إن الإخفاق ليس خيارا في ضوء تجدد سباق التسلح، وضعف نظام القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وانتشار المواد الانشطارية وإمكان استخدام الإرهابيين للأسلحة النووية؛ وتسليح الفضاء الخارجي ومواصلة تحسين ترسانات الأسلحة النووية والقدرات النووية، وتمسك الدول الحائزة للأسلحة النووية الثابت بالمبادئ النووية. كما أن الأخطار أشد في منطقة آسيا - المحيط الهادئ، حيث استخدمت الأسلحة النووية لأول مرة،

حيث أجريت التجارب النووية الأخيرة في الألفية الأخيرة. وأكثر بؤر التوتر اشتعالا موجودة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتنطوي كل منها بلا ريب على بعد نووي. وتتواصل الجهود المبذولة في كل أنحاء المنطقة بغية معالجة أسباب الصراع واحتمال اندلاع الحرب، من خلال جهات عدة منها المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، فيما تواصل فرادى دول المنطقة إشراك دول أخرى في مسائل الأمن الإقليمي.

٣٧ - وقال إنه يؤكد من جديد دعمه للقيام، وفي أقرب وقت ممكن، بعقد مؤتمر دولي يرمي إلى الوصول إلى اتفاق على برنامج يتم على مراحل للإزالة التامة للأسلحة النووية، يحظر استحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها والتهديد باستخدامها أو استخدامها، ويعمل على تدميرها. وإنه يرحب بدعوة الأمين العام لعقد مؤتمر دولي كبير يحدد السبل الكفيلة بإزالة الأخطار النووية (A/54/2000، الفقرة ٢٥٣)، وبالقرار بإنشاء هيئة فرعية تابعة للجنة الرئيسية الأولى، تتولى النظر في الخطوات العملية لإزالة الأسلحة النووية بصورة منهجية. وأضاف أنه يؤيد البيان الذي أدلى به الوفد الإندونيسي وورقة العمل (NPT/CONF.2000/18، المرفق) التي قدمها الوفد باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

٣٨ - وأضاف أنه على الرغم من أن عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بالنظام الذي أنشأته المعاهدة مخيب للآمال إلا أن قيام العديد من الدول بشجب هذه الحالة، وأن جميع الدول غير الأعضاء في معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية قد دُعيت للانضمام إلى المعاهدة، وأن الدول الحائزة للأسلحة النووية قد أعادت تأكيد التزامها بنزع السلاح النووي، كل ذلك يظهر أن ثمة أملا في أن تتم إزالة هذه الأسلحة البغيضة. وقال إنه، وإن يرحب بالبيان الذي أدلى به الوفد الفرنسي في اليوم السابق باسم الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ إلا أنه يذكِّر بالحاجة إلى ترجمة الأقوال إلى أفعال. وقال إنه يقدر أيضا البيان الذي أدلت به وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ويتعاطف مع الشواغل التي حَدَت بالولايات المتحدة إلى اقتراح منظومة قذائف دفاعية وطنية. لكنه قال إن هذه التهديدات المتصورة يجب أن ينظر فيها في ضوء التوازن الحالي الدقيق في معادلتي عدم الانتشار ونزع السلاح. وإنه ينبغي للولايات المتحدة أن تنظر مليا في كل عواقب النهج الذي تعتزم سلوكه وألا تكون ملتزمة بأي قيود مصطنعة.

٣٩ - ومضى فقال إنه نظرا للحاجة إلى نهج مبتكرة لنزع السلاح النووي، فإنه يرحب بالمبادرات التي قامت بها أيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والسويد، ومصر، والمكسيك، ونيوزيلندا، بإصدارها بيانا عنوانه "نحو عالم خال من الأسلحة النووية الحاجة إلى خطة جديدة" (A/54/423)، يقدم منظورات جديدة توسِّع نطاق الخيارات المتاحة لا أمام عدم الانتشار النووي فحسب، ولكن أيضا أمام نزع السلاح النووي. وقد كان الاجتماع الافتتاحي للجنة التنفيذية للمعاهدة المتعلقة باعتبار منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، خطوة هامة نحو تنفيذ المعاهدة. وإن المفاوضات جارية لتناول شواغل الدول الحائزة للأسلحة النووية إزاء تشجيعها على التوقيع على بروتوكول تلك المعاهدة. وقال إنه يرحب بمبادرة منغوليا لكي تجعل من نفسها منطقة خالية من الأسلحة النووية تتكون من دولة واحدة (NPT/CONF.2000/16). وذكَّر بأن الفلبين قد فعلت مثل ذلك في عام ١٩٨٧.

٤٠ - وقال إن القواعد القانونية الثابتة قد جرى إهمالها أو سوء تطبيقها نظرا لتضارب مصالح الفرقاء والجنوح إلى عدم الفهم. وأضاف أن المؤتمر الاستعراضي يتيح للدول الأطراف فرصة بالغة الأهمية لتعزيز سيادة القانون بكفالة أن توفي كل

منها بالتزاماتها القانونية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على الدول الأطراف أن تنظر في كل المقترحات التي تسعى إلى كفالة قدسية هذه الالتزامات، من مثل الاقتراح بإنشاء إطار مؤسسي للمعاهدة، وهو الاقتراح الذي طُرح في عدة منتديات. وهذه الفكرة تستحق مزيدا من الدراسة، مثلما يستحق السؤال الأكبر المتصل بالعلاقات المؤسسية الناشئة بين مختلف النظم الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار. ويجب ألا يغيب عن البال أن المعاهدة، وإن كانت لا تُجيز حيازة الأسلحة النووية، فإن تمديدها لم يكن غير مشروط ولكن كان جزءا من مجموعة اتفاقات. وأن أي تلميحات مخالفة لن تجدي نفعا.

٤١ - ومضى فقال إنه في حين أن جميع الدول الأطراف مسؤولة عن نجاح نتائج المؤتمر الاستعراضي، فإن للدول الحائزة للأسلحة النووية دورا خاصا تضطلع به في هذا الصدد. ذلك أن هذه الدول لم تمتثل امتثالا كاملا لأحكام المادة السادسة من المعاهدة أو المبادئ والأهداف المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥. وقال إنه يرحب في هذا الصدد بالتطورات الأخيرة في الاتحاد الروسي فيما يتعلق بمعاهدة "ستارت الثانية" ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإنه لا ينبغي لبطء وتيرة نزع السلاح النووي الناجم عن حقائق سياسية يمنع المجتمع الدولي من فعل المزيد. وقال إنه يعرب عن ثقته بأن المؤتمر سيعمل على كفالة أن تطبق المادة السادسة من المعاهدة، التي يبدو أنها معلقة في إطار زمني مجمد، بما يتسنى معه للمطمح المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية أن يقترب خطوة من التحقُّق.

٤٢ - ثم تولى السيد بعلي (الجزائر) رئاسة الجلسة.

٤٣ - **السيد جوكونيا** (زمبابوي): قال إنه على الرغم من أن المعاهدة هي الركيزة الأساسية للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، فإن النظام العالمي الجديد لا يبدو أنه يوفر إطارا لتعزيز عملية استعراض المعاهدة كوسيلة للعمل على تنفيذ المعاهدة تنفيذا كاملا، على نحو ما يرد في الفقرتين ٢٤٩ و ٢٥٠ من تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة للألفية (A/54/2000). وأضاف أن زمبابوي، بوصفها طرفا في المعاهدة، ملتزمة بهدف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي. وأن المعاهدة تحتاج إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء لإحراز تقدم نحو نزع السلاح العام الكامل. وأن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تدرك هذه الحقيقة، على نحو ما يتبين، في جملة أمور، في البيان الذي أدلى به الوفد الصيني في اللجنة الأولى في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (A/C.1/53/PV.5)، والذي دعا فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تكثيف جهودها للإيفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

٤٤ - وقال إنه ما دام ثمة ناد حَصري يُحجم أعضاؤه عن التخلي عن الخيار النووي فإن دول العتبة النووية ستسوِل لها نفسها دائما السعي إلى دخول ذلك النادي. وأضاف أنه يأمل في ألا يكون الاتجاه السلبي الراهن في نزع السلاح بداية لسباق تسلح جديد في مجال الأسلحة النووية. ذلك أن المستجدات السلبية الأخيرة شملت عدم تصديق مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية رغم التطمينات التي أعطاها وفد الولايات المتحدة في اللجنة الأولى في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (A/C.1/53/PV.5)؛ والاحتفاظ بالأسلحة النووية بوصفها جزءا أساسيا من السياسة الأمنية العامة لمنظمة حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة؛ والطريق المسدود التي وصل إليها مؤتمر نزع السلاح؛ والتجارب النووية التي

أجرتها الهند وباكستان؛ والتحديات التي تواجه معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية.

٤٥ - ومضى إلى القول إن زمبابوي، على الصعيد الإيجابي، ترحب بتصديق الاتحاد الروسي مؤخرا على معاهدة "ستارت الثانية" وعلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو أمر يبرهن على الالتزام الكامل من جانب الاتحاد الروسي بالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقال إنه ينبغي إيلاء اعتبار كامل لشواغل الاتحاد الروسي إزاء التحديات التي تواجه معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية نظرا إلى أن إجراء مزيد من التخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية لا يمكن النظر فيه إلا في سياق الحفاظ على المعاهدة؛ ذلك أنه إذا ضعف عنصر واحد من عناصر منظومة اتفاقات تحديد الأسلحة كما أعلن ممثل الاتحاد الروسي في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، فإن المنظومة بكاملها ستتزعزع. وهذه الملاحظة تماثل تأكيد الأمين العام، في الفقرة ٢٥١ من الوثيقة A/54/2000، أنه، ما لم توضع مخططات لنشر نظم دفاع مضادة للقذائف بموافقة جميع الأطراف المعنية، فإن التقدم المحرز حتى الآن في الحد من عدد الأسلحة النووية قد يتعرض للخطر.

٤٦ - وقال إن وفده أعلن، في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراض، أنه قد تبين من خبرته في مؤتمر نزع السلاح أنه لا جدوى من المشاركة في المفاوضات من دون وجود إرادة سياسية. وقد أدلى الأمين العام بملاحظة مماثلة في خطابه الذي ألقاه أمام المؤتمر الاستعراضي، وأنه قد اقترح عملية استعراض للمعاهدة على أساس النتائج المتحققة تُركز على معالم قياسية معينة، من مثل بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذه المعاهدة لا تضع العقبات السياسية والتقنية فحسب أمام أي بلد يصمم أسلحة نووية لأول مرة ولكنها تمثل أيضا ركيزة أساسية للجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي. ومما يثبط الهمة، ملاحظة أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية قد اختارت ألا تُصدق على هذا الصك رغم أنه سيمكنها من الإيفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٤٧ - ومضى إلى القول إن إجراء تخفيض لا رجعة عنه في المخزونات من الأسلحة النووية سيكون معلما قياسيا آخر. وقد طرح ائتلاف البرنامج الجديد مقترحات لتحقيق هذه الغاية. وقال إنه لا ينبغي للمؤتمر الاستعراضي هذا أن يُعزز المناطق الحالية الخالية من الأسلحة النووية فحسب، ولكن ينبغي له أيضا أن يتفاوض بشأن إنشاء مناطق جديدة. وسيكون توفير ضمانات أمنية ملزمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، الأطراف في المعاهدة، معلما أساسيا ثالثا. وأنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعترف رسميا بالطابع الملزم قانونيا للتأكيدات بعدم المبادأة في استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، الأطراف في المعاهدة وفي معاهدات المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية. وأنه ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أو أي هيئة مأذونة أخرى أن تقرر ما إذا كان مركز أي دولة حسنا بموجب هذه المعاهدات وما إذا كانت تلك التأكيدات توفر الحماية لتلك الدولة. واختتم كلامه بقوله إنه يحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة المفاوضات الرامية إلى إزالة الأسلحة النووية، عملا بالمادة السادسة من المعاهدة وتمشيا مع الفتوى القانونية التي قدمتها محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦.

٤٨ - **الرئيس**: قال إن ممثل بنغلاديش لن يكون في وسعه الإدلاء ببيانه كما كان مقررا نظرا إلى أن وصوله إلى نيويورك قد تأخر على نحو غير متوقع. ويجري الآن توزيع نسخ من نص البيان، وسيتم، إذا لم يكن ثمة اعتراض، إدراج ملخص لبيانه في المحاضر الرسمية للجلسة.

٤٩ - وكذا تقرر.

ملخص بيان السيد شافي سامي (بنغلاديش)

٥٠ - إن صورة القرن العشرين، التي ستنبثق عن مؤتمر قمة الألفية ينبغي أن يشكلها إدراك أن الأسلحة النووية هي أخطر تهديد تتعرض له المدنية؛ وإن في الإمكان بلوغ عدم الانتشار النووي هدف من خلال الإرادة السياسية. وأن وفد بنغلاديش يؤيد المعالم الخمسة التي حددها الأمين العام في بيانه الافتتاحي، وهو على استعداد للتعاون معه في تحقيق هذه الأهداف.

٥١ - وإن عدم امتثال أحكام ضمانات المعاهدة واختلاف الآراء في التنفيذ الكامل لهذا الصك ومخزونات الأسلحة النووية تشكل جميعها خطرا جليا وقائما. وأن حكومته يساورها قلق بالغ إزاء جعل جنوب آسيا منطقة نووية، ويحث الهند وباكستان على أن يصبحا طرفين في المعاهدة وأن يوقعا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويهنئ الدول الأطراف التي أبرمت اتفاقات تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وأفريقيا منذ عام ١٩٩٥، ويؤيد إنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم. ويرحب وفده بقرار الاتحاد الروسي التصديق على معاهدة "ستارت الثانية" وعلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتخفيض المخزونات النووية.

٥٢ - وإن نزع السلاح التام منصوص عليه في دستور بنغلاديش. وقد كانت حكومته الأولى في جنوب آسيا في انضمامها إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأنها تسهم بمحطة لرصد الاهتزازات للشبكة العالمية للرصد التابعة لنظام التحقق التابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد أبرمت حكومته اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنظر في إبرام بروتوكول إضافي لهذا الاتفاق. ويدعو الدول الأطراف التي لم توقع بعد على اتفاقات الضمانات إلى القيام بذلك.

٥٣ - ويرحب وفده بالقرارات التطلعية التي اتخذها المؤتمر الاستعراضي المعقود عام ١٩٩٥، والتي أرست الأساس لعملية استعراضية معززة، ويعرب عن اعتقاده بأن الوقت قد يكون حان للنظر في إنشاء مجلس تنفيذي منتخب ليتولى النظر في مسائل عدم الامتثال والتنفيذ.

٥٤ - وإن بنغلاديش، بوصفها رئيسة مؤتمر نزع السلاح في دورته لعام ٢٠٠٠، تهدف إلى الاضطلاع بدور تنسيقي وتيسيري في تعزيز تفهم الاختلافات وسد الثغرات والوصول إلى توافق في الآراء. وإن بنغلاديش ستواصل الإسهام في عملية الوصول إلى توافق في الآراء بهدف اعتماد إعلان للمبادئ والأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠٠٥. وإن الجمود الذي يواجهه المؤتمر، وهو الهيئة العالمية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بمسائل نزع السلاح والتي تتخذ قراراتها بتوافق الآراء، جمود غير مقبول. وينبغي للمؤتمر الاستعراضي الذي يعقد في عام ٢٠٠٠ البحث عن أرضية مشتركة على أساس برنامج العمل لعام ١٩٩٥، ولا سيما فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وأفرقة العمل المعنية بنزع السلاح النووي والضمانات الأمنية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

٥٥ - ويسره أن المعاهدة يلزمها انضمام أربعة أعضاء آخرين حتى تصبح عالمية الشمول ويلاحظ أن قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨) قد حث الهند وباكستان، وسائر الدول الأخرى التي لم تصبح بعد أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على القيام بذلك دونما تأخير وفي غير ما شروط.

٥٦ - وتعير حكومته تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أهمية كبيرة، وتشعر بخيبة الأمل لأنه

لم يتح للدول النامية، بعد انقضاء ٣٢ عاما على بدء سريان المعاهدة، إمكانية الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويدعو إلى إجراء دراسة أعمق لهذه المسألة، ويعرب عن الأمل في أن تتحلى مجموعة الموردين النوويين، التي أنشئت لهذا الغرض، بالشفافية في أعمالها، وفي أن تتقيد الدول الأطراف بأحكام المعاهدة نصا وروحا على حد سواء.

٥٧ - وفي ختام بيانه، قال إنه يحث الدول الأطراف على أن تذلل خلافاتها وعلى أن تتذكر أن للانتشار النووي آثارا خطيرة لا على السلم والأمن الدوليين فحسب ولكن أيضا على التنمية، التي تشكل المسألة التي تهم أكثر من ثلثي سكان العالم.

انتخاب نائبي الرئيسيين (تابع):

٥٨ - **الرئيس**: أعاد إلى الأذهان أن نائبي رئيسي اللجنة الرئيسية الثانية واللجنة الرئيسية الثالثة لم ينتخبا بعد. وقال إنه أبلغ أن حركة بلدان عدم الانحياز قد أيدت ترشيح السيد ياو أودي أوسيي (غانا) والسيد حميد بعيدي نجاد (جمهورية إيران الإسلامية) لمنصبي نائبي رئيسي اللجنتين الرئيسيتين الثانية والثالثة تباعا.

٥٩ - وقال إن السيد أوسيي (غانا) قد انتخب نائبا لرئيس اللجنة الرئيسية الثانية وإن السيد بعيدي نجاد (جمهورية إيران الإسلامية) قد انتخب نائبا لرئيس اللجنة الرئيسية الثالثة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/١٥.